ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي

د. عوني أحمد محمد(*)

عند الحديث عن جهود النحاة القدامى، ومنهجهم في تأصيل قواعد النحو العربي،تمثل أمام ناظرنا شخصية ابن هشام الأنصاري، بفكره الثاقب ونظرته الدقيقة، في قضايا النحو ومسائله، ومن ثم نتساءل، ونحن نعرض لموقف ابن هشام من أصول النحو، كيف كان تعامله وموقفه من الأصول التي اعتمدها النحاة في تقعيد قواعد اللغة، وهل كان معهم على نسق واحد في آرائهم، يكتفي بترديد أقوالهم، أم ترك بصماته واضحة،بفكر وروية من خلال آرائه ومؤلفاته التي نيفت على الخمسين، ثم إلى أي مدى اتسقت هذه الجهود مع المنهج العلمي الدقيق؟ هذا ما تجيب عليه الصفحات التالية.

أولا ــ السماع:

١ ــ القرآن الكريم.

القرآن الكريم هو أعلى نصوص العربية فصاحة وتوثيقًا. وقد كتب الله تعالى له الخلود والسيرورة، وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه، قال تعالى:(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون)(١) ولذلك كان بقراءاته أصح أصول اللغة والنحو قال البغدادي عنه: " فكلامه عن اسمه أفصح كلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره، وشاذه كما بينه ابن جني في أول كتابه" المحتسب"وأجاد القول فيه"(٢). وقال سعيد الأفغاني:" لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، و عناية العلماء بضبطها و تحريرها متنا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو النَّص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم"(٣).

وقد جعل ابن هشام القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعد وتصحيح الأساليب، فتعرض للآيات القرآنية وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تأويل وتخريج، وربما كان ابن هشام أكثر النحاة ــ متقدمين ومتأخرين ــ اعتمادا على القرآن الكريم فيما

خلف من آثار، فالعناية بالشواهد القرآنية، في مصنفاته ظاهرة تلفت النظر، وقد بلغت هذه العناية قمتها في كتابه المغنى الذي أقامه على استعمالات القرآن الكريم فاحتوى على ما يقرب من ثمان وتسعمائة وألف آية، يليه شذور الذهب بخمسين وأربعمائة آية. وكان من مظاهر هذه العناية ــ أيضا ــ إحاطته الكبيرة بمواطن الاستشهاد في كتاب الله ودرايته ــ التي ينفرد بها أحيانا ــ بمدى استعمال كثير من الأساليب أو الكلمات فيه، أو بكيفية مجيئها به من ذلك:

*ــ اعتراض الشرط على الشرط:

أورد في رسالته(اعتراض الشرط على الشرط): شواهد بعض النحاة لهذا الأسلوب، وبين رأيه فيها، وأشار إلى الاختلاف في صحة الأسلوب المذكور ثم قال:" وأجازه الجمهور، واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة،(٤) وقد بيّنا أنها ليست مما نحن فيه في ورْد ولا صدر...وإنما الدليل في

(*) أستاذ اللغة والنحو بقسم اللغة والأدب العربي كلية الآداب و اللغات جامعة ابن خلدون ، تيارت ــ الجزائر

قوله سبحانه:(وَلَوْلاَ رِجَالُ مُؤْمِنُونَ) إلى قوله:"لَعَذَّبْنَا"(٥) فالشرطان وهما (لولا)و(لو) قد اعترضا، وليس معهما إلا جواب واحد، فقام عنهما، وهو(لعذبنا). وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن رحمه الله وهي قوله سبحانه:(إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الموتُ إِنْ تَرَكَ خيرًا الوَصِيَّة)(٦) فإنه زعم أن قوله جل ثناؤه:" الوصيةُ للوالدِين." على تقدير الفاء أي: فالوصيةُ. فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه، وأما إذا رفعت(الوصية) بـــ(كتب) فهي كالآيات السابقات في حذف الجوابين. وهذان الموطنان خطرا لي قديما ولم أرهما لغيري"(٧).

*_ أفعال الشروع:

وذكر في شذور الذهب من أفعال الشروع:"هَبَّ."و" هلهل ".ثم قال:وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، وطفق أشهرها وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين أحدهما:" وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ".(٨) أي: شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها. وقرأ أبو السمان العدوي:" وطفْقا ". بالفتح، وهي لغة حكاها الأخفش، وفيها

لغة ثالثة:(طَبِقَ) بباء مكسورة مكان الفاء.والثاني(فَطفِقَ مَسْحًا)(٩)أي:

شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحًا، أي يقطعها قطعًا."(١٠).(١١).

*_ لـــــدن:

ذكر في المغنى:" أن جر(لدن) بمن أكثر من نصبها، حتى أنها لم تجئ في التنزيل منصوبة"(١٢).وذكر هذا أيضا في كتاب تخليص الشواهد وذلك عند تعليقه على قول الشاعر:

وَمَازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لكالها ثم المقصى بكل مراد.

فقد كان مما عقب به عليه:" وفيه استعمال(لدن) بغير (من) ولم تأت في التنزيل إلا مقرونة بها(١٣).

* خبر(إذا) الفجائية:

أشار إلى أن خبر(إذا) الفجائية يجوز ذكره نحو:(خرجت فإذا زيد جالس)، ويجوز حذفه نحو:(خرجت فإذا الأسد)، ثم قال:" ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحًا به نحو:(فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (١٤).،(فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ)(١٥)،(فَإِذَا هُمْ خامدون)(١٦) (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ)(١٧)، (فَإِذَا هُمْ بالسَّاهِرة) (١٨)،(١٩).

* (ما) العاملة عمل (ليس):

ذكر أن(ما) المستوفية لشروط عملها عمل(ليس) يكون اسمها وخبرها معرفتين نحو:" (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم) (٢٠)، ونكرتين نحو:(فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِين)(٢١). على أن (أحد) اسمها، و(حاجزين) خبرها. ويحتمل أن " أحد" فاعل" منكم" لاعتماده على النفي، و(حاجزين) نعت ومختلفين نحو(مَا هَذَا بَشَرًا)(٢٢). ثم قال:" ولم يقع في القرآن إعمال " ما " صريحًا في غير هذه المواضع، على الاحتمال المذكور في الثاني."(٢٣).

* الظروف المركبة والأحوال:

مثل لما ركب من ظروف الزمان والأحوال بعدة أمثلة منها قول القائل:(فلان يأتينا صباح مساء)و(سهلت الهمزة بين بين)، وقول العرب:(تساقطوا أخول أخول) أي: متفرقين"(٢٤). ثم قال:"

ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد، نحو: (إنِّي رَأيْتُ أحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)(٢٥) (٢٦).

* لا مساس:

ذكر صيغة اسم فعل الأمر على وزن فعال مثل: حذار وبين شروط هذه الصياغة قياسيا، ثم قال:" ولم يقع في التنزيل فعال أمرًا إلا في قراءة الحسن:" لا مَسَاسِ" (٢٧) بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول(لا) على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش ــ أي لا يرتفع ــ :(لا لعا). وفي " معاني القرآن العظيم". للفراء: ومن العرب من يقول: لا مسَاسِ، يذهب به مذهب دراك، ونزال. وفي كتاب" ليس" لابن خالويه: لا مساس مثل دراك، ونزال، وهذا من غرائب اللغة"(٢٨).

* وصل الضمير:

القاعدة أنه متى تأتَّى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، وقد استُثنى من هذه القاعدة صورتان: الأولى منهما أن يكون هناك ضميران أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعًا(٢٩). قال ابن هشام تعليقًا على هذه المسألة:" واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبيًا، نحو:(سلينه) و (أعطينه)، ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به،كقوله تعالى:(أَنُلْزِمُكُمُوهَا)(٣٠) (إنْ يَسْأَلْكُمُوهَا)(٣١) (فَسَيَكْفِيكُهُمْ اللَّهُ) (٣٢)(٣٣).

* من صيغ فعل الشرط وجوابه:

من صيغ فعل الشرط وجوابه أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا نحو قوله تعالى:(وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِه)(٣٤). قال خالد الأزهري:" وفي الخاطريات." لابن الجني قال أبو بكر: إنما حَسُنَ، لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع، فكأنه قال:(مَنْ يُرِدْ نَزِدْ) وليس مثل قولك:(إن آتيتني آتك) قال الموضح ــ يعنى ابن هشام ــ فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك فإذا فعل الشرط فيه كلمة:" كان "(٣٥).

ومن هذه النماذج يتبين لنا بوضوح أن ابن هشام كان معنيا بتتبع استعمالات الأساليب والكلمات العربية في كتاب الله، وأن ذلك كان مظهرًا كبيرًا من مظاهر اهتمامه الشديد بالشواهد القرآنية.

٢) القراءات:

عناية ابن هشام بالقراءات في الاستشهاد من عنايته بالقرآن الكريم، اعتمد عليها كثيرًا في مؤلفاته، وأولاها اهتمامًا ملحوظًا، فكانت أهم أدلته على عدد كبير من المسائل منها:

* حذف عائد الموصول:

عائد الموصول يحذف مرفوعًا، ومنصوبًا ومجرورًا، وقد ذكر ابن هشام دليل حذف العائد المنصوب. قراءة حمزة، والكسائي، وشعبة:(وَمَا عَمِلَتْ أيديهم)(٣٦) بحذف الهاء، ولم يورد غير هذا الشاهد لهذه المسألة في شرح قطر الندى(٣٧).

* لا يحمل على ضمير الشأن إذا أمكن غيره:

ذكر ابن هشام أن ضمير الشأن خارج عن القياس، لعوده على المتأخر، ولتفسيره بالجملة فلا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره. ثم قال:" ولهذا كان الأولى في الضمير المنصوب ب" إنَّ " من قوله

تعالى: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ و قَبيلُهُ)(٣٨) أن يقدر عائدا على الشيطان لا ضمير الشأن خلافا للزمخشري، ومما يؤيد ذلك قراءة بعضهم.(٣٩):(وَقبيلهُ) بالنصب، وضمير الشأن لا يتبع بتتابع، والأصل توافق القراءتين"(٤٠).

* حذف الفعل إذا أجيب به استفهام مقدر:

بين ابن هشام مواطن حذف الفعل وذكر منها وقوعه في جواب استفهام مقدر " كقراءة الشامي وأبي بكر:(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بالغُدُوِّ والآصَالِ رجَال)(٤١). أي يسبحه الرجال. وهو قياسي وفاقا للجرمي وابن جني"(٤٢).

* تعريف (غدوة بال):

ذكر ابن هشام : أن(غداة) تعرف تارة بأل كما في قوله تعالى:(بالغَدَاةِ وَالعَشِّى)(٤٣) وتارة بالإضافة كما في قول كعب:

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلُوا إلاَّ أغَنُّ غضيض الطَّرْفِ مَكْحُولُ

وأنها في ذلك مخالفة لـــ(غدوة) فالغالب تعريفها بالعلمية، تقول:" جئتك يوم الجمعة غدوة." ثم قال:" وربما عرفت بأل كقراءة ابن عامر:(بالغُدْوَةِ وَالعَشِىِّ)(٤٤).

* أحد الفواصل بين(أما) والفاء:

بين ابن هشام أنه يفصل بين (أما) و(الفاء) بواحد من أمور ستة كان خامسها الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو:(أما زيد فاضربه) وقد استشهد لذلك: بقراءة بعضهم(٤٥):(وَأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)(٤٦) بالنصب"(٤٧).

* حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره:

إذا حذف المضاف فإن المضاف إليه يخلفه في إعرابه غالبًا نحو:(وَجَاءَ رَبُّكَ)(٤٨) أي:أمْرُ رَبِّكَ.قال ابن هشام:"وقد يبقى على جره،وشرطه في الغالب:أن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم:(وما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) أي:ولا مثل أخيه ثم قال:"ومن غير الغالب قراءة ابن جماز(٤٩)(وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ)(٥٠) بجر الآخرة_ أي عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفًا، بل المعطوف جملة فيها المضاف."(٥١).

* حذف إحدى ياءي:(يستحي):

أورد ابن هشام في: شرح بانت سعاد قول الشاعر:

تَقُولُ يَا شَيْخُ أمَا تَسْتَحي مِنْ شُرْبِكَ الرَّاحَ عَلَى المكبر.

ثم قال:" في البيت شاهد على أنه يقال: استحى يستحي كـــ :استبى يستبي، وقد قرأ يعقوب(٥٢):وابن محيصن(٥٣):(إنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحِي أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما)(٥٤) بياء واحدة، وقد رويت عن ابن كثير(٥٥) بياءين وهي لغة تميم، والأصل بياءين فنقلت حركة العين إلى الفاء فالتقى ساكنان، فقيل: حذفت اللام، فالوزن: يستفع، وقيل: حذفت العين، فالوزن يَستفل"(٥٦)

هذه نماذج من استشهاد ابن هشام، بالقراءات المتواترة والشاذة في مسائل مختلفة، وهي تصور موقفه بوضوح إزاء هذا الأصل من أصول اللغة والنحو. ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن

ابن هشام لم يتابع البصريين في رفضهم بعض القراءات. فقد اختار صحة الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله والمضاف إليه بالمفعول اعتمادا على قراءة طعن فيها جمهور البصريين فقال:" زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا بالشعر. والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة:

إحداها: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر(قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)(٥٧).(٥٨).(٥٩).

وأجاز ابن هشام العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مستشهدًا بقراءة خَطَّأها البصريون ومن تابعهم فقال:" ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفًا كان أو اسما، نحو: (فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ) (٦٠)، (وَ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وإِلَه آبَائِكَ)(٦١) وليس بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن، وغيرهما(تَسَاءَلُون بِهِ والأَرْحَامِ)(٦٢)،(٦٣).

ومن وقوف ابن هشام مع القراءات الثابتة، ورفضه ما يوجه إلى بعضها من طعن: أن ياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم يجوز فيها الفتح والإسكان إلا في أربع مسائل هي: إذا كان المضاف مقصورًا، أو منقوصًا، أو مثنى، أو جمع مذكر سالم فإن الياء تكون واجبة الفتح، ويندر إسكانها بعد الألف كما في قراءة نافع(ومحياىْ)(٦٤) وقد كسرت بعدها في قراءة الأعمش:(هِيَ عَصاي)(٦٥).ذكر ابن هشام أن هذا الكسر يطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم واستشهد بقراءة حمزة، :(بِمُصَرِّخِيَّ إني.)(٦٦) بكسر الياء في الوصل(٦٧). وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء(٦٨).

وقد طعن النحاة في قراءة حمزة وعدوها غلطًا منه(٦٩) وكان ممن طعن فيها أبو العلاء المعري، فقال ابن هشام في" الحواشي":"والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام، ولعله من الذين كسروا لغتهم بإسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان"(٧٠).

ومن هذا يتبين لنا أن ابن هشام كان يأخذ بالقراءة الثابتة عن ثقة، ويقيس عليها ما دام لها وجه في العربية يمكن الحمل عليه، ولا يعبأ بطعن النحاة فيها لمخالفتها قاعدة لهم.

وابن هشام في ذلك يسير في طريق سلكه من قبله ابن جني، وابن مالك، وأبو حيان. ولعبد العال سالم مكرم دراسة في هذا الموضوع قال فيها:" كانت نظرة ابن هشام في الاستدلال بالقراءات تتفق مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها. وإيمان ابن هشام بالقراءات كأصل من أصول الاستشهاد جعله يردد في تحليله لبعض القضايا النحوية ما كان يردد(الداني) في قوله:" وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها"(٧١)(٧٢).

٣ ــ الشعر العربي:

سعة إطلاع ابن هشام على الشعر العربي ودرايته به من الحقائق التي يؤكدها إنتاجه أثرين رائعين متصلين اتصالا وثيقًا بهذا الفن من فنون القول. هما " شـــــرح : بانت سعـــاد". و "تخليص

الشواهد." ففيهما من المباحث اللغوية والأدبية وتحقيق الشواهد ما يدل على غزارة علمه بالشعر. إذا أضفنا إلى ذلك ما تضمنه مغنى اللبيب من شواهد شعرية بلغت خمسين وتسعمائة شاهد حظيت بالشروح الكثيرة من علماء النحو مما يدل على أن ابن هشام استثمر ذخيرته الشعرية استثمارا جيدًا، ونحن نجد بين شواهد ابن هشام من أشعار المولدين أمثال أبي نواس، وابن الرومي، وأبي تمام، وابن المعتر، وأبي فراس، والمتنبي، والمعري. وابن هشام يذكر هذا النوع من الشعر على سبيل التمثيل لا الاستشهاد فهو يشير إلى ذكر الخبر بعد(لولا) في بيت أبي العلاء المعري:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

ثم يقول:" وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتمثيل، لأن المعري لا يحتج بشعره."(٧٣) وأكثر من أنشد له شعرًا من المولدين هو المتنبي الذي ذكره في نحو ثلاثة وعشرين

موضعًا بكتابه المغنى، وقد علق على أحد أبياته في كتابه تخليص الشواهد بقوله: " وأما بيت المتنبي فإنما ذكرته تمثيلا لا استشهادًا، إذ لا تقوم حجة بكلامه"(٧٤). وأما الاحتجاج بالشعر المجهول قائله فلابن هشام موقف حياله أشار إليه السيوطي فقال:" وفي تعاليق ابن هشام على الألفية:

استدل الكوفيون على جواز مد المقصورة للضرورة بقوله:

قدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بني السَّعْلاَءِ

وعَلِمَت ذَاك مَعَ الجِرَاء أنْ نعم مأكولا على الخواء.

يا لك من تَمَر ومن شيشاء ينشب في المَسْعَل واللهاء.

فمد:(السعلاء) و(الخواء) و(اللها) وهي مقصورات، قال والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه. لكن ذكر في شرحه الشواهد (٧٥) ما يخالف ذلك، فإنه قال: " طعن عبد الواحد الطَّراح في كتابه" بغية الآمل." في الاستشهاد بقوله:

لاَ تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

قال:وهو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين"(٧٦).

وهذا التناقض في موقف ابن هشام كان يمكن أن يقال في تسويغه: إن لابن هشام رأيا في أحد الكتابين عدل عنه في الآخر. إلا أننا وجدنا له في كتاب شرح الشواهد المشار إليه سابقًا كلامًا يشبه ما انتقده على عبد الواحد الطراح. فقد علق على احتجاج الكوفيين لجواز دخول لام الابتداء على خبر لكن بقول الشاعر:

ولكنني من حبـــــــــــها لعميد.

بما يأتي:" والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته(٧٧)، ولا نظـــيره مع احتماله للتأويل."(٧٨). قال البغدادي معلقًا على رد ابن هشام على الطراح:" أقول : الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه، وابن السراج، والمبرد، ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله، فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الإستدلال بكلامه لما أنشده"(٧٩). وابن هشام قدم

لرده على الطراح بقوله:" أما البيت الأول فمشهور، وطعن فيه عبد الواحد"(٨٠). فهل عنى ابن هشام بشهرة البيت المذكور إنشاد ثقاة(٨١) له مثل الذين أشار إليهم البغدادي في تعليقه. وعلى هذا فهو يرى التفريق بين مجهول ومجهول على الوجه الذي وضحه صاحب الخزانة؟.

ولا نغادر ميدان الشواهد الشعرية في مصنفات ابن هشام دون أن نُذكَّر بما أوردناه من تحقيق ابن هشام للشواهد وذكر الروايات المختلفة حولها وتصحيح نسبها إلى قائليها لدرء الانتحال عنها (ينظر ص ٣٥ من الموضوع).

٤ _ الحديث الشريف:

الاستشهاد بالحديث قضية عنى بها علماء العربية قديمًا وحديثًا. وكان ممن تكلم فيها من القدامى: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي، والبدر الدماميني، والسيوطي وعبد القادر البغدادي (٨٢) ومن المعاصرين : محمد الخضر حسين(٨٣) وسعيد الأفغاني(٨٤). ومن خلال هذه الدراسات نجد للنحاة إزاء هذه القضية وجهات مختلفة:

١_ فمنهم من منع الاستشهاد بالحديث مطلقًا وأبرز من أبان عن ذلك أبو حيان الذي ذكر أن هذا المنع هو وجهة نظر واضعي علم النحو وأئمة المتقدمين والمتأخرين. وأن علة ذلك عندهم أمران:

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، لذا نجد الحادثة الواحدة تروى عن الرسول(ص) بألفاظ مختلفة مثل : (زوجتكها بما معك من القرآن) ، (ملكتكها بما معك)، (خذها بما معك). وغير ذلك من الألفاظ الواردة فيها. فمن المقطوع به أن الرسول (ص) لم يلفظ بهذه الكلمات جميعا. بل يحتمل أنّه لم يقل شيئا منها وإنما عبر بمرادف لها (٨٥).

الثاني: وقوع اللحن فيما روى من الحديث، لأن كثيرا من رواته كانوا أعاجم.

٢- ومنهم من أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقا، وقد كان رائد هذا الاتجاه هو ابن مالك الذي حمل عليه أبو حيان كثيرا، لأنه يرى أنه استحدث في أصول النحو ما ليس فيها (٨٦) وممن دافع عن وجهة نظر ابن مالك هذه قديما البدر الدماميني ، وقد رد على أبي حيان بأن جواز النقل بالمعنى إنما هو من باب التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه وأنهم كانوا مع هذا يتحرون الضبط فيغلب على الظن أنها لم تبدل، واليقين ليس بمطلوب،على أن الخلاف في جواز النقل إنما هو فيما لم يدون، أمّا ما دوّن فلا يجوز تبديل شيء في ألفاظه (٨٧).

٣_ وهناك وجهة نظر ثالثة تجيز الاحتجاج بالأحاديث التي عرف اعتناء رواتها بألفاظها لغرض خاص كالأحاديث التي بها قصد بيان فصاحته –صلى الله عليه وسلم– مثل كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وصاحب هذه الوجهة هو الشاطبي وقد تناول هذا الموضوع محمد الخضر حسين ببحث قيم واف مفصل، عرض فيه وجهة نظر المانعين، والمجوزين، وانتهى إلى ترجيح وجهة النظر الثانية، إلا أنه وضع لذلك بضعة ضوابط حدد بها الأحاديث التي يجوز الاستشهاد بها،وهى ضوابط المقصود منها التعريف بما روى بألفاظه دون تبديل فيها(٨٨).

٥ ــ الحديث الشريف :

ذكر عدد من الباحثين أن ابن هشام كان ممن أكثر من الاستشهاد بالحديث(٨٩) وحين نرجع إلى كتب ابن هشام المشهورة نجد أن الأحاديث التي وردت بكل منها كانت على النحو الآتي:

١ــ في " شرح قطر الندى" نحو سبعة عشر حديثًا.

٢ــ في " شرح شذور الذهب" نحو واحد وعشرين حديثًا.

٣ــ في "أوضح المسالك" نحو خمسة وعشرين حديثًا.

٤ــ في "شرح قصيدة بانت سعاد" نحو عشرين حديثًا.

٥ــ في " المغنى" نحو واحد وستين حديثًا.

وهذه الأعداد من شواهد الحديث تعد قليلة إذا قيس كل منها بما ورد في الكتاب نفسه من الشعر(٩٠).

ويتضح موقف ابن هشام من الاستدلال بالحديث الشريف في النحو من خلال اعتماده على الأحاديث في الاستشهاد بها في مصنفاته، بالقياس إلى شواهده الشعرية ومن تعليقاته التي يعبر بها عن وجهة نظره تجاه هذه القضية نذكر الآتي:

١ــ جمهور النحاة يوجب حذف الخبر بعد(لولا) مطلقًا، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كونا خاصًا ولا دليل عليه، واستدل بالحديث:" لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم"(٩١).

وقد أورد ابن هشام في التعليق على هذا الشاهد الرد الآتي:" وأما (لولا قومك حديثو عهد) فلعله مما يروى بالمعنى"(٩٢).

وفي حاشية الدسوقي جاء تعليق على كلام ابن هشام هذا ما يأتي:" قوله فلعله الخ" فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله، والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدل به بذلك الرد:(قوله فلعله مما روى بالمعنى) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل، لاحتمال ألا يكون هذا لفظه، عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية اعتمادا على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى، لتطرق الاحتمال المذكور إلى كل حديث استدل به منها. وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرًا له في الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثية ."(٩٣).

٢ــ من مسائل وصل الضمير وفصله قال ابن هشام:" القسم الثاني: ما اختلف فيه أوَصْلُه واجب أم راجح؟ وذلك إذا اجتمع ضميران أولهما أعرف وهو منصوب بفعل غير قلبي، فسيبويه يرى أن وصله واجب نحو:(أنُلْزِمُكُمُوهَا) (٩٤)(إنْ يَسْأَلْكُمُوها)(٩٥).

(فَسَيَكْفِيكَهُمْ الله)(٩٦). ومذهب جماعة منهم الناظم والزمخشري أن ذلك راجح. واستدل الناظم بالحديث الوارد في العبيد والإماء:" إنَّ اللّهَ ملّكَكُم إياهم". ولو كنا على ثقة من أنه روى بلفظه لم يكن فيه دليل، لأن بعده:" ولو شاء لَمَلّكَهُمْ إيّاكم" والفصل فيه واجب، ــ

لأن الضمير المتقدم غير أعرف، فلعل الفصل في الأول للتناسب، وعن الشلوبين أن فصله راجح على وصله، وتكلف لتأويل كلام سيبويه على ذلك وليس بشيء"(٩٧).

* من اللغات الجائزة في(الأب) مضافًا إلى غير الياء القصر:

قال ابن هشام في الاستشهاد لهذه اللغة:" وشاهد القصر ما ثبت في صحيح البخاري من قوله: حدثنا يعقوب الرقي، حدثنا ابن عُلَيَّة، حدثنا سليمان التيمي حدثنا أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: ما صنع أبو جهل، فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فقال له: أنت أبا جهل، قال ابن علية، قال سليمان: هكذا قالها أنس، قال: أنت أبا جهل، قلت: فهذا من أوضح الأدلة، وهو مما روى بلفظه لا بمعناه"(٩٨).

من خلال هذا العرض يتبين لنا ما يلي:

١ــ أن ابن هشام لم يكثر من الاستشهاد بالحديث إذا وازنا بين عدد ما ورد منه في كتبه المشهورة وبين عدد ما ورد بها ذاتها من شواهد الشعر.

٢ــ أن ابن هشام له من أقواله ما يرى فيه أن الحديث الذي يحتج به في النحو هو ما ثبت أنه روى بلفظه لا بمعناه.

ثانيا: القياس والتعليل:

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكمه لعلة(٩٩)، والقياس والتعليل هما الأساس المتين الذي قام عليه صرح النحو العربي ابتداء من عهد الخليل بن أحمد(١٠٠).

ومع تفرع قواعد علم النحو، وتشعب مسائله زاد الاعتماد على القياس والتعليل حتى صارا مدار هذا العلم(١٠١).

وقياسات ابن هشام وتعليلاته وافرة تحفل بها آثاره وبخاصة في مباحثه المبسوطة ومناقشاته لغيره من النحويين ومن ذلك:

* (بلى) لا يجاب بها عن الإيجاب:

(بلى) حرف جواب يختص بالنفي، ويفيد إبطاله سواء كان مجردًا نحو(زَعَمَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ)(١٠٢)، أم مقرونًا بالاستفهام، حقيقيًا كان نحو(أليس زيد بقائم) فتقول: بلى. أو توبيخيًا نحو(أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى)(١٠٣) أو تقريرًا نحو:(أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى)(١٠٤).

وذهب بعض النحويين إلى أن الاستفهام التقريري خبر موجب، فاستشكل عليهم ابن هشام بأن(بلى) لا يجاب بها عن الإيجاب اتفاقا. ثم قال:" ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري، في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه:"أَتَرْضَونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ قالوا: بلى)(١٠٥) وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة:(أَيَسُرُّكَ أَنَ يكونوا لَكَ في البرِّ سواء؟ قال: بلى. قالَ:فَلاَ إِذَنْ)(١٠٦) وفيه أيضا أنه قال:(أَنْتَ الذي ليقتنى بمكة؟ فقال له المجيب: بلى)، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل".(١٠٧)

* (خلا) إذا سبقت بـــ(ما):

قال ابن هشام:" (خلا) على وجهين:...والثاني: أن تكون فعلا متعديًا ناصبًا له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا والجملة مستأنفة أو حالية،على خلاف في ذلك، وتقول" قاموا خلا زيد". وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد:

ألاَ كُلُّ شيء مَا خَلاَ اللَّه باطلُ وكُلَّ نَعِيمٍ لا محالة زائل

وذلك لأن" ما" هذه مصدرية؛ فدخولها يعين الفعلية، وموضع ما خلا نصب. فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو(أرسلها العِرَاك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى(قاموا ما خلا زيد) على الأول: قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، و هذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب غير في" قاموا غير زيد" وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن الجني أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده بنحو:(عَمَّا قليل)(فبِمَا رَحْمَةٍ) وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه".(١٠٨)

* لام الابتداء، متى تكون لها الصدارة؟:

ناقش ابن هشام بدر الدين بن مالك في مسألة دخول اللام على خبر(إن) إذا تقدم معموله عليه فقال في كتابه" التذكرة":" زعم بدر الدين بن مالك أنَّ (اللام) لا تدخل على خبر(إن) إذا تقدم معمول عليه، فلا تقول(إنَّ زَيدًا طعَامَك لآكل) وكأنه رأى أن (اللام) لا يتقدم ما بعدها عليها، لأن لها الصدر، والحكم فاسد والتعليل كذلك على التقدير أن يكون قد رآه. أمَّا فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه، قال تعالى:(و إنَّ كَثِيْرًا مِنَ النَاس بِلِقاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ)(١٠٩) .وقال الشاعر:

فإني إلَى قوْمٍ سواكم لأمْيَلُ(١١٠).

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مؤخرة من التقديم، فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها، لا ما هو في حيزها الآن. وإلا لم يصح:(إن زيدًا لقائم)، ولا(إن في الدار لزيدا). ألا ترى أن العامل في خبر(إن) هو إنَّ عند البصريين. والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة. فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت(إن)"(١١١).

ولابن هشام عدد كبير من الأقيسة في الباب الثامن من المغنى الذي أقامه على جملة من القواعد مقتبسة من قواعد علم الأصول، فالقاعدة الأولى من هذه القواعد الإحدى عشرة وهي: أن الشيء قد يعطى حكم شبيهه في المعنى، أو في اللفظ، أو فيهما، ذكر من صورها نحو خمس وعشرين صورة(١١٢).

ومن طرائف أقيسته وتعليلاته المتأثرة بثقافته في الأصول والفقه أنه ذكر أن(إمَّا) الشرطية يلزم مجيء الفاء بعدها نحو:(فأمَّا الذِّينَ آمَنُوا فيَعْلَمُونَ أنَّهُ الحَقُّ من رَبِّهِم) (١١٣)، وأنها قد تحذف في ضرورة الشعر كما في قوله:(١١٤)

فأما القتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

كما حذفت في جواب (من) من قول الآخر(١١٥):

من يفعل الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُ بالشَّرِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ

ثم قال:" فإن قلت: حذفت في التنزيل في قوله تعالى:(فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكَمْ) (١١٦) قلت: الأصل فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف. ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالا. كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف. ولو صلى أحد غيره ابتداء لم يصح على القول الصحيح، هذا قول الجمهور"(١١٧).

تلك ومضات وجيزة حول علاقة ابن هشام الأنصاري بأصول النحو العربي التي بنى عليها آراءه واعتمدها مصدرا لمؤلفاته، مؤكدا على منهج من سبقه من العلماء القدامى دون أن يفقد ذاتيته واعتزازه بفكره، وقدرته الفائقة على الإبداع والتمحيص ببراعة الاستدلال والتحليل، بما يؤكد مكانته المتميزة بين مؤصلي علم النحو في عصره وما بعد عصره.

الهوامش

(١) الحجر، الآية ٠٩.
(٢) الخزانة، ج١،ص٠٤.
(٣) أصول النحو، سعيد الأفغاني ص٢٨.
(٤) إشارة إلى الآيات ٨٤ ،يونس،٨٨، الواقعة، الضحى٣٦،٣٧، محمد(ص)، ٣هود، ٩٠ الأحزاب.
(٥) الفتح، الآية ٠٥
(٦) البقرة، الآية ١٨٠.
(٧) رسالة: اعتراض الشرط على الشرط، الأشباه والنظائر، ج٤، ص١٠٣.
(٨) الأعراف، الآية ٢٢، وطه، الآية ١٢١.
(٩) ص ،الآية ٣٣.
(١٠) شذور الذهب، ص١٨٩ ــ ١٩٢.
(١١) الجامع الصغير، وقد عد(هلهل) من أفعال الشروع خالد الأزهري في" شرح التصريح." ج١ ص٢٠٣، ولكن ابن هشام " أوردها في الجمع الصغير مع أفعال المقاربة، وجاء في (لسان العرب) ــ مادة: هلل ــ يقال: هلهلت أدركه: كما يقال: كدت أدركه. وهلهل يدركه أي: كاد يدركه. وقد جاءت في الهمع ج١ ص١٢٨ من أفعال المقاربة.
(١٢) المغنى، ج ١، ص١٥٦.
(١٣) تخليص الشواهد، ص٣٥٧.
(١٤) طه، الآية ٢٠.
(١٥) الأنبياء ، الآية٩٧.
(١٦) يس، الآية ٢٩.
(١٧) الأعراف، الآية ١٠٨، والشعراء، الآية ٣٣.
(١٨) النازعات، الآية٧.
(١٩) المغني، ج١، ص٨٧.
(٢٠) المجادلة، الآية٢.
(٢١) الحاقة، الآية ٤٧.
(٢٢) يوسف، الآية ٣١.
(٢٣) شذور الذهب، لابن هشام ص١٩٣_١٩٤.
(٢٤) شذور الذهب، ص٧٧_٩٧.
(٢٥) يوسف، الآية ٤
(٢٦) شذور الذهب، ص٧٨.

(٢٧) قراءة الجمهور:" قالَ فاذْهَبْ فإنَّ لك في الحَيَاةِ أن تقول لا مِسَاسَ." طه الآية ٩٧، بكسر الميم وفتح السين. أما بفتح الميم وكسر السين فهي قراءة الحسن وأبي حيوة وابن عقيل وقعنب. ينظر البحر المحيط ج٦ ص٢٧٥.

(٢٨) شرح شذور الذهب، ص٩٤

(٢٩) شرح قطر الندى، ص١٣١.

(٣٠) هود، الآية ٢٨.

(٣١) محمد، الآية ٣٧.

(٣٢) البقرة، الآية ١٣٧.

(٣٣) شرح قطر الندى، ص١٣٢.

(٣٤) الشورى، الأية٢٠.

(٣٥) شرح التصريح، ج٢ ، ص٢٤٨_٢٤٩.

(٣٦) يس، الآية ٣٥.(في قراءة غير هؤلاء ما عملته أيديهم).

(٣٧) شرح قطر الندى ، ص١٥٠.

(٣٨) الأعراف، الآية ٢٧.

(٣٩) هو يحي بن المبارك اليزيد ــ البحر المحيط ج٤ ص٢٨٤_٢٨٥ وهو أحد القراء الأربعة عشر توفي سنة ٢٠٠هـ.

(٤٠) شرح بانت سعاد، ص٤٥.

(٤١) النور، الآية ٣٦.

(٤٢) أوضح المسالك، ج٢، ص٩٣_٩٥.

(٤٣) الكهف، الآية ٢٨.

(٤٤) شرح بانت سعاد ص١١_١٣، وقد جاء في تاج العروس، مادة(غدا) أن(غدوة) علم للوقت، وأن النحويين قالوا: إنها لا تنون، ولا يدخل فيها الألف واللام، وإذا قالوا:(الغداة) صرفوا، قال الله تعالى:(بالغداة والعشي يريدون وجهه.) وهي قراءة جميع القراء إلا ما روى ابن عامر فإنه قرأها بالغدوة وهي شاذة.

(٤٥) جاء في البحر المحيط ج٧ ص٤٩١ عن هذه القراءة ما يأتي:" وقرئ(ثمود) بالنصب ممنوعًا من الصرف. والحسن، وابن أبي إسحاق، والأعمش(ثمودًا) منونة منصوبة وروى المفضل عن عاصم الوجهين.

(٤٦) فصلت، الآية ١٧.

(٤٧) المغنى، ج١، ص٥٧_٥٨.

(٤٨) الفجر، الآية ٢٢.

(٤٩) هو سليمان بن مسلم بن جماز توفي سنة ١٧٠هـ(غاية النهاية في طبقات القراء ج١ ص٣١٥.

(٥٠) الأنفال، الآية ٦٧.

(٥١) أوضح المسالك، ج٣ ، ص١٦٧-١٧١.
(٥٢) يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها توفي سنة ٢٠٥هـ(غاية النهاية في طبقات القراء ج٢ ص٣٨٦_٣٨٨.
(٥٣) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي. مقرئ أهل مكة مع ابن كثير.(المصدر نفسه ،ج٢، ص١٦٧.)
(٥٤) البقرة، الآية ٢٦.
(٥٥)عبد الله بن كثير أحد القراء السبعة وإمام أهل مكة في القراءة توفي سنة ١٢٠ هـ المصدر السابق ج١ ص٤٤٣_٤٤٥.
(٥٦) شرح بانت سعاد، ص٢٣.
(٥٧) وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم، الأنعام، الآية ١٣٧.
(٥٨) ورد في هذه المسألة بحوث كثيرة، منها لابن خالويه، وأبي حيان الأندلسي، وتضمنها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، والخزانة. وغيرهما .
(٥٩) أوضح المسالك، ج٣، ص ١٧٧ـ١٨٠.
(٦٠) فصلت، الآية١١.
(٦١) البقرة، الآية ١٣٣.
(٦٢) النساء، الآية ١.
(٦٣) أوضح المسالك، ج٣، ص٣٩٢.
(٦٤) الأنعام، الآية ١٦٢.
(٦٥) طه، الآية ١٨.
(٦٦) إبراهيم ،الآية ٢٢.
(٦٧) أوضح المسالك، ابن هشام ج٣، ص ١٩٥_١٩٧.
(٦٨) التيسير في القراءات السبع، ص١٣٤.
(٦٩) حاشية يس على التصريح ، ح٢، ص٦٠.
(٧٠) شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص ٦٠.
(٧١) الإتقان للسيوطي، ج،١ ص٧٥.
(٧٢) المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال سالم مكرم ص٤١٩.
(٧٣) تخليص الشواهد، ابن هشام ، ص٢٠٨_٢٠٩.
(٧٤) تخليص الشواهد ، ٢٧٠.
(٧٥) تخليص الشواهد ، ص٣٠٩_٣١٤.
(٧٦) الاقتراح، للسيوطي ، ص٢٨،٢٧.
(٧٧) جاء البيت كاملا في تخليص الشواهد ص٣٥٧، وشرح ابن عقيل:
يلومونني من حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد.
(٧٨) تخليص الشواهد، ص٣٥٨.

(٧٩) الخزانة، ج٤، ص٧٧.
(٨٠) الخزانة، ص٣١٤.
(٨١) أنشده أبو على الفارسي، وابن جني. ينظر الخصائص، ج١، ص٩٨.
(٨٢) الاقتراح، ص١٨،١٧ وخزانة الأدب، ج١، ص ٤ – ٧.
(٨٣) دراسات في العربية وتاريخها.
(٨٤) في أصول النحو، محمد خير الحلواني
(٨٥) الاقتراح، ص١٧_١٨، والخزانة، ج،١ ص٥ ــ ٦.
(٨٦) الخزانة، ج،١ ص٦.
(٨٧)الخزانة، ج١، ص٦.
(٨٨)دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٧ ــ ١٨٠ .
(٨٩) ينظر درا سات في اللغة العربية وتاريخها، ص١٦٨، وأصول النحو، ص٥٠، وأبو حيان النحوي، ص ٤٣٤.
(٩٠) شواهد الشعر في " شرح قطر الندى" نحو١٥٠ شاهدًا، وفي "شرح شذور الذهب" نحو٢٤١ شاهدًا، وفي "أوضح المسالك" نحو٥٨٣ شاهدًا، وفي "شرح قصيدة بانت سعاد" نحو ٤٠٠ شاهدًا، وفي المغنى نحو٩٥٠ شاهدًا.
(٩١) المغنى، ج٢، ص٦٠٤.
(٩٢)المغني، ج٢، ص٦٠٥.
وقد أورد ابن هشام هذا التعليق منسوبًا للجمهور في أوضح المسالك ج١ ص٢٢١. فعلق على ذلك خالد الأزهري في شرح التصريح ج١ ص١٧٩ بما يأتي:" قال ابن الربيع: لم أر هذه الرواية، ــ يعني بهذا اللفظ ــمن طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك:(لولا حدثان قومك) و(لولا حداثة قومك)(لولا أن قومك حديثو عهد بجاهليه). والحديث المذكور روى في مختصر صحيح مسلم ج١ ص٢٠١ بالرواية الآتية:" لولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية".
_وفي موضع ثانٍ، ج١ ص٢٠٢ هكذا:" لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر." وفي موضع ثالث ج١ ،ص٢٠٢_٢٠٣:" لولا حدثان قومك بالكفر."
(٩٣) حاشية الدسوقي، ج٢ ، ص٢٣٨ .
(٩٤) هود، الآية ٢٨.
(٩٥) محمد، الآية ٣٧.
(٩٦) البقرة ،الآية١٣٧
(٩٧) تخليص الشواهد، ص٩٠_٩١,
(٩٨) تخليص الشواهد ، ص٥٧_٥٨.
(٩٩) الاقتراح، ص٣٨.
(١٠٠) المدارس النحوية ، شوقي ضيف، ص٤٨.
(١٠١) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤_٦٦.

(١٠٢) التغابن ، الآية ٧.
(١٠٣) القيامة، الآية ٣ ــ ٤.
(١٠٤) الأعراف ، الآية ١٧٢.
(١٠٥) الحديث بتمامه كما ورد في صحيح البخاري، ج٨ ص١٦٣ هو:" حدثني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم مضيف ظهره إلى قبة من أدَمَ يمان إذ قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ فقالوا: بلى قال أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا: بلى قال: فو الذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة ".
(١٠٦) صحيح مسلم بشرح النووي، ج١١، ص٦٨.
(١٠٧) المغني، ج١ ، ص١١٣ ــ ١١٤.
(١٠٨) المغني ج،١ ص ١٣٣ ــ١٣٤.
(١٠٩) الروم، الآية ٨.
(١١٠) هو الشنفرى.
(١١١) الأشباه والنظائر، ج،١ ص٢٧١ ــ ٢٧٢
(١١٢) المغنى،ج ٢ ، ص٦٧٤ ــ ٦٨٢.
(١١٣) البقرة، الآية ٢٦.
(١١٤) هو الحرث بن خالد المخزومي.
(١١٥) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.
(١١٦) آل عمران،الآية ١٠٦.
(١١٧)المغنى، ج، ١ ص ٥٦

المصادر و المراجع

ـ القرآن الكريم
١ـ الإتقان في علوم القرآن السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،.بيروت المكتبة الثقافية 1973م.
٢ـ الأشباه و النظائر، السيوطي، بيروت – دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1984 م.
٣ـ اعتراض الشرط على الشرط ابن هشام، عبد الله بن يوسف،رسالة ضمـــــن كتـــاب " الأشباه و النظائر" للسيوطي ،بيروت، دار الكتاب العربي الطبعـــــة الأولى1948 م .
٤ـ الاقتراح، السيوطي .حيدر آباد –مطبعة دار المعارف النظامية ، الطبعة الأولى د.ت
٥ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبـــــد الحميـــد بيروت – دار الفكر الطبعة السادسة 1974 م.
٦ـ الإيضاح في علل النحو الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق مازن المبارك القاهرة – دار العروبة 1959
٧ ـ البحر المحيط أبو حيان' أثير الدين، القاهرة –مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1328هـ.
٩ ـ تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد ، تحقيق و تعليق عباس مصطفى الصالحي بيروت–دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1986 م.
١٠ـ الجامع الصغير.تحقيق محمد شريف سعيد، دمشق – مطبعة الملاح الطبعـة الأولى 1968 م.
١١ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب الأمير، محمد بن محمد ، القاهرة – المكتبـة التجارية الكبرى 1356هـ .
١٢ـ حاشية الدسوقي على المغنى الدسوقي، محمد عرفة ، القاهـــــرة – عيسى البابي الحلبي 1305 هـ.
١٣ـ خزانة الأدب ولب لسان العرب البغدادي' عبد القادر بن عمر، حاشية بانت سعاد،د.ط.ت ،القاهرة – طبعة بولاق 1093.
١٤ـ دراسات في العربية و تاريخها حسين ،محمد الخضر، دمشق المكتب الإســلامي و دار الفتح 1960 م .
١٥ـ شرح التوضيح على التصريح الأزهري، خالد بن عبد الله ،القاهرة، دار إحيـــــاء الكتاب العربي' عيسى البابي الحلبي و شركاه د.ت.
١٦ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة – مطبعة السعادة – الطبعة العاشرة 1965 م.
١٧ـ شرح قصيدة بانت سعاد . القاهرة – دار إحياء الكتب العربيـــــة ،عيسى البابي الحلبي و شركاه1345هـ.
١٨ـ شرح قطر الندى و بل الصدى . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ـ مطبعة السعادة الطبعة الثانية عشرة 1966 م.

١٩ــ صحيح البخاري البخاري،أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيـــرة القاهرة – مكتبة الجمهورية العربية د.ت.
٢٠ــ صحيح مسلم شرح النووي، مسلم، الإمام ابن الحجاج القشيري النيسابوري ،لقاهرة، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى 1347 هـــ.
٢١ــ في أصول النحو . الأفغاني، سعيد، دمشق– مطبعة الجامعة 1964 م .
٢٢ــ الكتاب ' كتاب سيبويه سيبويه، أبو بشر عمر، تحقيق عبد السلام هارون، القـــــاهرة دار الكاتب العربي للطباعة و النشر 1968م.
٢٣ــ المدارس النحوية ضيف ، شوقي، القاهرة –دار المعارف ، الطبعة الخـــــامسة 1968 م
٢٤ــ المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنيـــن السابع والثامن من الهجرة . مكرم ' عبد العال سالم ' بيروت – مطبعة القديس جاور جيوس 1312 هـــ
٢٥ــ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت المكتبة العصرية للطباعة و النشر 1987 م .